صندوق النقد الدولي

ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد
دراسة قانونية دولية في
ظل أحكام القانون الدولي المالي

الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي
أستاذ القانون الدولي العام
والمنظمات الدولية المساعد
كلية الحقوق / جامعة الموصل

المركز العربي للدراسات العلمية
للنشر والتوزيع

صندوق النقد الدولي

ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد

«دراسة قانونية دولية في ظل أحكام القانون الدولي المالي»

الدكتور

وسام نعمت إبراهيم السعدي

أستاذ القانون الدولي العام والمنظمات الدولية المساعد

كلية الحقوق / جامعة الموصل

الطبعة الأولى

1441هـ-2020م

المركز العربي للنشر والتوزيع

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإليكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو التسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر

رقم الإيداع

2019/9485

ISBN 978-977-841-069-3

جمهورية مصر العربية

القاهرة - شبرا - 3 شارع ترعة النصراني أمام مسجد التقوى - منطي - شبرا الخيمة

00(20) 1282441890

00(20) 233518784

yasser261098@gmail.

www. ACBOOkZONE.COM

المبحث الثالث

تطور وظائف الصندوق الرقابية

يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم. [1] وقد يبدو أن التحول من نظام سعر التعادل بين العملات [2] إلى

(1) ينظر: صحيفة الوقائع / صحيفة دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، دائرة العلاقات والإعلام، واشنطن، 30 أيلول 2015.

(2) لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء التي انضمت إلى الصندوق في السنوات الأولى بإتباع طريقة واحدة لحساب القيمة التبادلية لعملاتها. وقد قامت بذلك وفقا لما كان يسمى بنظام التعادل بين العملات. وفي ذلك الوقت، حددت الولايات المتحدة قيمة الدولار بالنسبة للذهب، ولذلك فقد كانت أوقية واحدة من الذهب تساوي 35 دولار بالضبط. ووقفت الحكومة الأمريكية وراء ذلك التحديد، وكانت تبادل الدولارات بالذهب عند هذا المعدل بمجرد الطلب. وكان على جميع الأعضاء الأخرى التي تنضم إلى الصندوق تحديد القيمة التبادلية لعملتها من منظور الذهب كذلك، وطالما أن تساوي شيئين مع شيء ثالث يعد تساويا مع كل الأشياء الأخرى، فقد كانت قيمة كل عملة – من أجل اعتبارات المواءمة – تتحدد من منظور الدولارات الأمريكية على وجه العموم. واحتفظت الدول الأعضاء بقيمة عملاتها في نطاق 1 % من سعر التعادل بين العملات، وإذا ما شعرت بأن تغييرا ما من شأنه أن يساعد اقتصادها، فإنها تناقش هذا التغيير المزمع إجراؤه مع الأعضاء الآخرين في منتدى الصندوق، ويحصلون على الموافقة قبل إجراء ذلك. وكان لنظام التعادل بين العملات ميزة رائعة تتمثل في الاحتفاظ بقيمة العملات مستقرة وقابلة للتنبؤ بها، وهو ما يمثل مساعدة عظيمة للمستثمرين والتجار والسائحين الدوليين، ولكن بمرور الأعوام أدت أيضا لنشوء عدد من المساوئ. وكان قيام إحدى الحكومات بتغيير سعر التعادل لعملتها يعتبر من التجارب المريرة، التي يصاحبها مخاطر سياسية كبيرة، وبدا أن كل تغيير في سعر التعادل للعملات الرئيسية يحمل في طياته أزمة للنظام في مجمله. وقد ظل نظام سعر التعادل بين العملات يؤدي خدمات جليلة للعالم حوالي 25 عاما، ولكن انتهى العمل به في أوائل السبعينات عندما وضحت عدم كفاية الاحتياطيات من الذهب لتغطية الطلب على الذهب في مقابل الدولارات، وهو الأمر الذي أبرزه أولئك الذين كانوا يعدون تحديد سعر الذهب عند 35 دولار للأوقية صفقة لا يمكن مقاومة إغراؤها. ومنذ العمل بنظام سعر التعادل بين العملات، فإن الدول الأعضاء في الصندوق قد وافقت على السماح لكل عضو باختيار طريقته الخاصة لتحديد القيمة التبادلية لعملته. والمتطلبات الوحيدة لهذا النظام هي أن العضو لم يعد يربط قيمة عملته بالذهب، أو أن يخبر الأعضاء الآخرين عن كيفية تحديده لقيمة العملة= = بدقة. ويعد هذا الاختيار واسعا. ويسمح العديد من الدول الصناعية الكبيرة لعملاتها بالتعويم – فعملتها ستساوي أية قيمة تقف الأسواق على استعداد لدفعها مقابلها. أما البلدان الأخرى فتربط قيمة عملاتها بقيمة

نظام الصرف الحر السائد حاليا وكأنه يدل ضمنا على فقدان الصندوق لنفوذه. وفي الواقع، فليس هذا هو الحال، ذلك أن المنهج الحالي يتطلب من الصندوق أن يكثر أيضا من التدخل في السياسات الاقتصادية للعضو التي تؤثر على القيمة التبادلية لعملته. وعند التحول إلى النظام الحالي، طلبت الدول الأعضاء من الصندوق أن يتخطى الإشراف على قيمة التبادل، والذي يعتبر بعد كل ذلك المحصلة النهائية لمجال معين من السياسات الاقتصادية، إلى فحص جميع مجالات اقتصاد العضو التي تتسبب في توجيه قيمة التبادل إلى ما هي عليه وإلى تقييم الأداء الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء تقييما غير متحيز. وباختصار يتطلب النظام الحالي شفافية أكبر لسياسات الدول الأعضاء، ويسمح بإعطاء مجال أرحب للصندوق للإشراف على هذه السياسات. ويطلق الصندوق نفسه على ذلك النشاط اسم " الإشراف على " أو مراقبة سياسات الصرف للدول الأعضاء. وتنصب المراقبة على قناعة مفادها أن السياسة الاقتصادية المحلية القوية والمتناسقة سوف تقود إلى استقرار أسعار الصرف وتنامي الاقتصاد العالمي ورخائه.[1]

- **المطلب الاول:** مظاهر الرقابة التي يمارسها الصندوق
- **المطلب الثاني:** مستويات الرقابة التي يمارسها الصندوق
- **المطلب الثالث:** الصندوق والإشراف على المشهد العالمي الأوسع

إحدى العملات الرئيسية أو مجموعة من العملات، ومن هنا فإذا ما ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي على سبيل المثال فإن قيمة عملاتها ترتفع كذلك. وتحتفظ عشرة بلدان أوربية بقيمة عملة كل منها في إطار مدى محدد مسبقا للعملات الأخرى في المجموعة.

ينظر: دافيد دريسكول، ما هو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص14.

(1) ينظر: دافيد دريسكول، ما هو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص12 - 13.

المطلب الاول

مظاهر الرقابة التي يمارسها الصندوق

وبالتالي أنشئت الرقابة في صورتها الحالية بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق بصيغتها المعدلة في أواخر سبعينات القرن العشرين، عقب انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة[1]. وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد البلدان الأعضاء بالتعاون لتعزيز الاستقرار مع الصندوق وفيما بينها. أما الصندوق فهو مكلف بأن يتولى:

(1) الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله.

(2) مراقبة وفاء كل بلد عضو بالتزاماته على مستوى السياسات.

أما عن أهمية دور الصندوق الرقابي، فيشكل التعاون الدولي مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي تحكمه العولمة وتؤثر فيه سياسات كل بلد على الكثير من البلدان الأخرى. ويعمل الصندوق على تيسير هذا التعاون بحكم عضويته التي تضم 189 بلدا ومن ثم تشمل جميع أنحاء العالم على وجه التقريب. وينطوي

(1) تمثلت هذه الأزمة في انهيار نظام برتون وودز Bretton Woods في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا خوفاً من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. وقد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقد الدولي، بحيث تم تعويم معظم العملات الرئيسية في أوروبا. وبذلك تقوضت دعائم النظام النقدي الدولي واشتدت المضاربات على الذهب و اشتعلت حركات رؤوس الأموال بقوة و اضطربت المعاملات النقدية الدولية. وبذلك فقدت المنظومة الرأسمالية أهم آلية عالمية كانت مسئولة على نجاحها، وهي ثبات أسعار الصرف و استقرار المدفوعات الدولية. كما أن اضطراب العلاقات النقدية أثر بشكل سيء على موازين مدفوعات البلاد النامية، حيث زاد من عجزها وفاقم مشكلة ديونها الخارجية.
ينظر: حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 7.

عمل الصندوق الرقابي على شقين أساسيين، الأول هو الرقابة الثنائية أو تقييم سياسات كل بلد عضو وتقديم المشورة بشأنها، والثاني هو الرقابة متعددة الأطراف أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. (1)

وتدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة - أي الإشراف - على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف. وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني. ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصادات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب. (2)

---

(1) ينظر: صحيفة الوقائع / صحيفة دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، دائرة العلاقات والإعلام، واشنطن، 30 أيلول 2012.

وينظر ايضاً: رقابة الصندوق، دراسة منشورة في صحيفة الوقائع / صحيفة دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، دائرة العلاقات والإعلام، واشنطن، 10 تشرين الاول 2017.

(2) ينظر: ما هو صندوق النقد الدولي، مدخل لفهم وظائف الصندوق، مطبوعات صندوق النقد الدولي، آب 2013، واشنطون، ص11.

ويُجري خبراء الصندوق الاقتصاديون بعملية متابعة مستمرة لاقتصادات البلدان الأعضاء، فيقومون بزيارات سنوية لتلك الدول، لتبادل الرأي مع الحكومات والبنوك المركزية والتركيز على ما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي والعالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية. وتركز المناقشات أساساً على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية وسياسات المالية العامة. وعادة ما يلتقي الخبراء أثناء بعثاتهم إلى البلدان الأعضاء بأطراف معنية أخرى، مثل أعضاء البرلمان وممثلي مجتمع الأعمال والاتحادات العمالية والمجتمع المدني، للمساهمة في تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد العضو وتوجهه الاقتصادي. وعند العودة إلى مقر الصندوق، يقدم خبراء الصندوق تقريراً إلى المجلس التنفيذي لمناقشته. ويلي ذلك نقل آراء المجلس إلى سلطات البلد العضو في ختام عملية تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في شفافية الرقابة، فأصبحت كل البلدان الأعضاء تقريبا توافق على إصدار نشرة معلومات معممة تلخص آراء المجلس، والآراء الواردة في تقرير الخبراء والتحليل المصاحب له، وكثير من البلدان أيضاً أصبح ينشر بيان خبراء الصندوق في ختام بعثاته إليها.

ويقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء، ولهذه الرقابة أسلوبان:

- **الأول:** تحديد المعايير التي يفترض أن يكون السلوك الاقتصادي والمالي للدولة العضو مطابقاً لها.
- **الثاني:** التأكد عن طريق الفحص الدقيق والمشاورات والمناقشات أن العضو المعني ملتزم بتطبيق تلك المعايير. وعلى كل عضو أن يتعهد بصفة خاصة بالآتي:

أ - السعي إلى توجيه سياساته الاقتصادية والمالية نحو هدف دعم النمو الاقتصادي المنظم في ظل ثبات معقول للأسعار.

ب - السعي إلى دعم الاستقرار الدولي بتعزيز الشروط الاقتصادية والمالية الأساسية بطريقة منظمة، ونظام نقدي لا يتجه إلى خلق اضطرابات.

ج - تجنب التلاعب في أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي.

د - إتباع سياسات الصرف التي تتفق مع التعهدات الواردة في النظام الأساسي للصندوق، وإجراءات الصرف المحددة.

والرقابة التي يقوم بها الصندوق، فتتم على أساسين ثنائي وجماعي، فالأساس الثنائي يكون بين الصندوق والدولة العضو، حيث تقوم بينهما مناقشات تتسم بالسرية التامة يحرص فيها خبراء الصندوق وفنيون على تحليل ودراسة سياسات الدولة العضو الاقتصادية، وأوضاعها المالية، والتأكد من مدى مطابقتها لقواعد السلوك الدولي، وتبرّر هذه السرية بالحرص على سلامة القرارات الاقتصادية التي تتخذ بشأن الدولة.

وهذا في حقيقته يضع الصندوق في موضع الاتهام بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العضو، وفرض كثير من القرارات المالية والاقتصادية، وإخضاعها للشروط في ظل هذه السرية، خاصةً وأن الصندوق يباشر المناقشات الثنائية بصفة دورية.

وهناك رقابة جماعية، تكون على شكل تنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى، ووضع المعالم والموجّهات التي تحكم سير النظام النقدي الدولي، وبالتالي تكون هذه الرقابة خالية من الفحص الذي يتم لاقتصاد الدول النامية؛ ولا تخضع الدول الصناعية الكبرى لأية مساءلة من جانب الصندوق. (1)

(1) ينظر: رقابة الصندوق، مرجع سابق، ص7.

المطلب الثاني

مستويات الرقابة التي يمارسها الصندوق

يمارس الصندوق دوره الإشرافي والرقابي وفقاً لثلاث مستويات يتمثل الاول بالمستوى الوطني او القطري والثاني بالمستوى الاقليمي اما المستوى العالمي فهو الاطار الثالث وكما يأتي[1]:

أولاً: الرقابة القطرية:

وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية"، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولاً، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة

(1) ينظر: ما هو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص11 - 13.

وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني. ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة (Public Information Notices).

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

ثانياً: الرقابة الإقليمية:

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي. كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC).

ثالثاً: الرقابة العالمية: وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.[1]

المطلب الثالث

الصندوق والإشراف على المشهد العالمي الأوسع

يرصد الصندوق الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا. وأهم أداتين لدى الصندوق في مجال الرقابة متعددة الأطراف هي المطبوعات التي يصدرها بانتظام بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي. ويتضمن تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي يعالج فيه قضايا الساعة الملحة، كالاضطرابات المالية

(1) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2016، مرجع سابق، ص139.

العالمية الجارية وهبوط النشاط الاقتصادي. أما "تقرير الاستقرار المالي العالمي" فيقدم تقييما حديثا لحالة الأسواق المالية العالمية وآفاقها المتوقعة، ويسلط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي قد تمثل خطرا على استقرار السوق المالية. ويقدم تقرير الراصد المالي تحديثا لتوقعات المالية العامة على المدى المتوسط، كما يُجري تقييما لتطورات الموارد العامة.[1]

كذلك يصدر الصندوق تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي تتضمن تحليلا أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، كما يحرص على التعاون الوثيق مع مجموعات أخرى مثل مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة. ومنذ عام 2009 بالتحديد، بدأ الصندوق يعمل أيضا على دعم جهود مجموعة العشرين من أجل مواصلة التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق عملية التقييم المتبادل بين أعضائها، والتي أعلنت إنشاءها في قمة بيتسبرغ. وفي هذا السياق، يقدم الصندوق تحليلا لما إذا كانت السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء تتوافق مع هدف تحقيق النمو العالمي المستمر والمتوازن.[2]

ومنذ عام 2011، يعد الصندوق تقارير التداعيات، على أساس تجريبي، يتم فيها تحليل أثر السياسات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمسة الكبرى - وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - على الاقتصادات الشريكة لها. كذلك يعد الصندوق مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمي يجمع فيه أهم النتائج والمشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة ويحدد جدول أعمال مستقبلي للصندوق وبلدانه الأعضاء.

(1) ينظر: صحيفة الوقائع / صحيفة دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، دائرة العلاقات والإعلام، واشنطن، 30 أيلول 2012.

(2) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2016، مرجع سابق، ص144.

وفي عام 2010، أجرى الصندوق مراجعة لصلاحياته الرقابية ترتب عليها اتخاذ تدابير لدمج كافة أبعاد رقابة الصندوق المتعددة الأطراف والثنائية والمالية - وتعزيز فعاليتها. وقد ساهمت هذه التدابير في معالجة بعض مواطن الضعف التي حددتها الأعمال الرقابية السابقة على الأزمة وأوضحها تقرير مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن أداء الصندوق في الفترة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية.

وفي تشرين الأول 2011، انتهت أحدث مراجعة شاملة لفعالية رقابة الصندوق أو "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات ". وغطت هذه المراجعة الجانبين الثنائي ومتعدد الأطراف واستندت بدرجة كبيرة إلى الآراء التقييمية التي ساهمت بها كل الأطراف المعنية الأساسية، وإلى تحليلات خبراء الصندوق، وكذلك دراسات وتعليقات الخبراء الخارجيين. وقد أبرزت التقدم الذي تحقق منذ بداية الأزمة المالية العالمية، لكنها وجدت ثغرات متبقية. وأشارت على وجه التحديد إلى استمرار التشتت الملحوظ في العمل الرقابي، مع افتقار تقييمات المخاطر إلى العمق والتركيز الكافي على الروابط المتبادلة وانتقال الصدمات، كذلك تبين أن تأثير الرقابة يكون أضعف في حالة البلدان الكبرى، وستركز الإجراءات التالية الموصى بها على إدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، وتقييم المخاطر، والاستقرار الخارجي، والاستقرار المالي، والفعالية، والإطار القانوني. ويجري تنفيذ خطة عمل المدير العام التي أيدها المجلس التنفيذي.[1]

وفي سياق الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق تقدم في خطة العمل، اجتمع المجلس التنفيذي في 18 يوليو 2012 لمناقشة موضوعين مهمين. واعتمد قرارا جديدا بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف "قرار الرقابة الموحدة" لتعزيز إطار الرقابة القانوني الأساسي. فقد اتخذ المجلس التنفيذي خطوة كبيرة نحو تحديث

(1) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2016، مرجع سابق، ص149.

وفي عام 2010، أجرى الصندوق مراجعة لمدى سلامة الرقابة وتم على إثرها اتخاذ تدابير لدعم كفاءة أداء وظيفة الصندوق لتعدد الأطراف والثنائية والمالية وتعزيز فعاليتها. وقد ساهمت هذه التدابير في معالجة بعض مواطن الضعف التي حددتها الأعمال الرقابية السابقة على الأزمة وأوصت بها بتعزيز مكان التقييم المستقل في الصندوق وتحسين أداء الصندوق في الفترة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية.

وفي نيسان/أبريل 2011، انتهت أحدث مراجعة شاملة للمالية وظيفة الصندوق أو "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات". وخلصت هذه المراجعة المعاصرة الثنائي ومتعدد الأطراف واستندت بدرجة كبيرة إلى الآراء التقييمية التي ساهمت بها كل الأطراف المعنية الأساسية، وإلى تحليلات خبراء الصندوق، وكذلك دراسات وتعليقات الخبراء الخارجيين. وقد أقرت التقدم الذي تحقق منذ بداية الأزمة المالية العالمية، لكنها وجدت ثغرات متبقية. وأشارت على وجه التحديد إلى استمرار التشتت المفرط في العمل الرقابي، مع افتقار تقييمات المخاطر إلى العمق والتركيز الكافي على الروابط المتبادلة وانتقال العدوى. كذلك بين أن تأثير الرقابة يكون أضعف في حالة البلدان الكبرى، وشدد على الإجراءات الداخلية الواجب بها على إدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، وتقييم المخاطر، والاستقرار الخارجي، والاستقرار المالي، والمعالجة، والإطار القانوني، ويجري تنفيذ خطة عمل المدير العام التي أقرها المجلس التنفيذي.[1]

وفي سياق الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق تقدم في خطة العمل، اجتمع المجلس التنفيذي في 18 يوليو 2012 لمناقشة موضوعين مهمين. واعتمد قرارا جديدا بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف "قرار الرقابة الموحدة" لتعزيز إطار الرقابة القانوني الأساسي. وقد اتخذ المجلس التنفيذي خطوة كبيرة نحو تعديل

(1) ينظر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2010، مرجع سابق، ص149

رقابة الصندوق ومعالجة الأولويات التي حددتها «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١، وذلك باتخاذ قرار بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، المعروف باسم «قرار الرقابة الموحدة». ويوفر هذا القرار أساساً لمشاركة الصندوق بمزيد من الفعالية في جهود البلدان الأعضاء المتعلقة بسياساتها الاقتصادية، ويعزز من أعمال الصندوق الرقابية من عدة أوجه، فهو[1]:

1 - يوفر الرابط المفاهيمي بين تقييم الصندوق للاقتصادات المنفردة والاستقرار العالمي ويوضح ضرورة تركيز الرقابة على الاستقرار الاقتصادي والمالي على مستوى البلدان المنفردة والمستوى العالمي.

2 - ويجعل استخدام مشاورات المادة الرابعة بمثابة أداة للرقابة ليس فقط الرقابة الثنائية ولكن الرقابة متعددة الأطراف أيضا، مما يدعم اندماجهما بشكل أفضل، مما يسمح بإجراء تحليل للتداعيات على نحو أشمل وأكثر تكاملا واتساقا. وعلى وجه الخصوص، يسمح هذا القرار للصندوق بإجراء مناقشات مع أي بلد عضو بشأن جميع التداعيات من سياساته عندما يحتمل أن تترك أثرا كبيرا على الاستقرار العالمي. ورغم عدم ممانعة البلدان الأعضاء تغيير سياساتها طالما كانت تساهم في تحقيق استقرارها، فإن القرار يشجع البلدان على مراعاة أثر سياساتها على الاستقرار العالمي.

3 - ويعمل على معالجة السياسات الداخلية وسياسات أسعار الصرف بتوازن أكبر عن طريق توفير إرشادات إضافية حول مزاولة البلدان الأعضاء لسياساته المحلية، مع الحفاظ على المبادئ القائمة لسياسات أسعار الصرف. ويؤكد أيضا على دور مزيج السياسات الإجمالي في استقرار الوضع الداخلي وميزان المدفوعات للبلد المعني.

(1) ينظر: الرقابة الموحدة في اطار عمل صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، صحيفة دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي، دائرة العلاقات والإعلام، واشنطن، 10 اذار 2018.

4 - ويحدد، لأول مرة، نطاق الرقابة متعددة الأطراف وطرائق تنفيذها، بما في ذلك عن طريق وضع إطار لما يمكن إجراؤه من مشاورات على أساس متعدد الأطراف.

وللوصول إلى نقطة اتخاذ القرار وافق المجلس التنفيذي على أن ادماج الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف من شأنه المساهمة في سد فجوات مهمة في أعمال الرقابة. وعلى وجه التحديد، رأى المديرون التنفيذيون أن توضيح نطاق الرقابة متعددة الأطراف سوف يساعد على تحسين جودة وفعالية أعمال رقابة الصندوق وزيادة الإنصاف في ممارستها. وفي نفس الوقت، رأوا أن القرار يحافظ على قدر من المرونة بما يسمح لأعمال الرقابة بالتواؤم حسبما تقتضي الظروف. وجدير بالذكر أن هذا القرار لا يفسَّر ولا يمكن تفسيره أو استخدامه لزيادة التزامات البلدان الأعضاء أو تغيير طبيعتها. وشدد المديرون التنفيذيون على أنه لا ينبغي أن تأتي زيادة الاهتمام بالرقابة متعددة الأطراف على حساب التركيز على القضايا ذات الصلة باستقرار الاقتصادات المنفردة.[1]

كذلك قام بمناقشة إصدار تقرير تجريبي جديد بشأن الاستقرار الخارجي يقدم من خلاله تحليلا منسقا متعدد الأطراف للقطاع الخارجي في أكبر اقتصادات العالم. وفي ايلول 2012، أيد المجلس التنفيذي إستراتيجية جديدة للرقابة المالية تقترح اتخاذ خطوات ملموسة وذات أولوية لتعزيز الرقابة المالية. [2]

ويشرح صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 2013 جوانب مختلفة تتصل بـ "إستراتيجية الرقابة على القطاع المالي" حيث يشير إلى انه ورغم المزايا الكبيرة التي تحققت نتيجة التعميق المالي والعولمة، فإن ازدياد حجم النظم المالية وتشعبها، مقترناً باتساع نطاق التدفقات الرأسمالية وتسارع وتيرتها، جعل

(1) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، مرجع سابق، ص22.

(2) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2016، مرجع سابق، ص150.

الاقتصادات الوطنية ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا كما جعلها معرضة للصدمات المالية. وقد اعتمد المجلس التنفيذي في سبتمبر 2012 إستراتيجية للرقابة المالية، تماشيا مع إحدى التوصيات الرئيسية لمراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام 2011 وخطة عمل المدير العام بشأن الرقابة. وذكر المديرون التنفيذيون أن الإستراتيجية تتسم بقدر ملائم من الطموح، وإن كانت مركزة لضمان فعالية استخدام الموارد الشحيحة، وأعربوا عن ترحيبهم بأنشطتها المرتبة حسب الأولوية وبأطرها الزمنية المحددة بهدف تعزيز الرقابة المالية. وقد أيدوا عموما ركائز هذه الاستراتيجية الثلاثة، وهي[1]:

1 - تحسين طرق تحديد المخاطر وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية.

2 - تحديث أدوات الرقابة المالية ومنتجاتها لتشجيع القيام بتحرك موحد على مستوى السياسات لمواجهة المخاطر.

3 - زيادة فعالية الرقابة المالية وتأثيرها عن طريق زيادة المشاركة الفعالة في جهود الأطراف المعنية.

وأكد المديرون التنفيذيون أهمية تعزيز الركائز التحليلية لتقييم المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية والمشورة بشأن السياسات وأقروا عموما بمجالات السياسات التي حددتها الإستراتيجية لتحليلها. وفي ظل سرعة انتقال الصدمات عبر النظم المالية شديدة الترابط في مختلف أنحاء العالم، أكد المديرون على وجه التحديد أهمية تعميق فهم طبيعة الروابط ومواطن الضعف والتداعيات عبر الحدود وما لها من انعكاسات. ورحبوا عموما بعمل خبراء الصندوق حول وضع إطار موحد للجوانب الاقتصادية الكلية والمالية، ليبحث أوجه الاعتماد المتبادل بين القطاعين

(1) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، مرجع سابق، ص21.

العيني والمالي وتحسين فهم الروابط والتفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الكلية. وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن هناك أولوية لدعم وتعميم الرقابة المالية في مشاورات المادة الرابعة. وأكدوا أيضا أهمية متابعة التوصيات الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي في هذه المشاورات[1].

وأبدى معظم المديرين تأييدهم للاقتراح الوارد في الإستراتيجية بزيادة تواتر تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي في البلدان التي تطلبها، على أن يتم تحديد أولوياتها وفقا لمعايير واضحة تتماشى من السياسات الحالية. وأشار المديرون إلى ما تضمنته الاستراتيجية من عزم على تكليف الصندوق، بحكم عضويته التي تشمل جميع أنحاء العالم، بالقيام بدور المنسق في جهود السياسة الاحترازية الكلية. وقالوا إنهم يتطلعون إلى زيادة التعاون بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي على نحو يتفق مع نطاق اختصاص كل منهما. وأيدوا أيضا تعميق التعاون مع البنك الدولي في العمل المعني بالقطاع المالي. وأقر المديرون التنفيذيون بالتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك العقبات التحليلية، وفجوات المعلومات والبيانات، ونقص الموارد، والقيود أمام تحقيق الفعالية. وقالوا إنهم يتطلعون إلى فرصة لمراجعة ما تم إحرازه من تقدم، بما في ذلك في سياق مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام 2014.[2]

وسوف تساعد هذه الإجراءات على التأكد من وضع الصندوق في موقع يجعله أكثر قدرة على معالجة الآثار المحتملة على الاستقرار العالمي من جراء تداعيات سياسات الأعضاء؛ ومتابعة استقرار القطاعات الخارجية في البلدان الأعضاء على نحو أكثر شمولا؛ والدخول مع الأعضاء في حوارات بناءة لضمان فعالية عمل النظام النقدي الدولي ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

(1) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، مرجع سابق، ص24.

(2) ينظر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، مرجع سابق، ص23.

وتركز آخر عمليات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات، التي استُكملت في ايلول 2014، على البناء على هذه الإصلاحات الأخيرة وضمان استمرار رقابة الصندوق في تقديم أفضل دعم للنمو القابل للاستمرار في عالم ما بعد الأزمة الذي يتسم بعمق روابطه المتداخلة. وفي المرحلة القادمة، تحدد مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات التي أُجريت في 2014 خمس أولويات تشغيلية: توحيد وتعميق تحليل المخاطر والتداعيات، وترسيخ الرقابة الاقتصادية الكلية المالية، وإعطاء اهتمام أكبر للسياسات الهيكلية، وإدراج قضايا سوق العمل، وتقديم مشورة مترابطة ومتخصصة بشأن السياسات، وإتباع منهج رقابي يركز على العميل يدعمه تواصل واضح وصريح. وسوف تضع السيدة مدير عام الصندوق خطة عمل في وقت لاحق هذا العام، تحدد تدابير ملموسة للمُضي قُدُما بمزيد من العمل في هذه المجالات ذات الأولوية. كذلك استُكمِلت في سبتمبر 2014 مراجعة "برنامج تقييم القطاع المالي." [1]

(1) ينظر: رقابة الصندوق، صحيفة الوقائع، مرجع سابق، ص2.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	7
المقدمة	9
الفصل الأول: ماهية صندوق النقد الدولي	13
المبحث الأول: التعريف بالصندوق وأهدافه وأسهمه	15
المطلب الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي	16
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	17
الفرع الثاني: المحطات التاريخية لنشأة الصندوق	20
المطلب الثاني: تكييف الصندوق و نظامه القانوني وموارده و حساباته	27
الفرع الأول: تكييف الصندوق	28
المقصد الأول: صندوق النقد الدولي منظمة دولية	30
المقصد الثاني: صندوق النقد الدولي منظمة دولية حكومية	33
المقصد الثالث: صندوق النقد الدولي وكالة دولية متخصصة	35
المقصد الرابع: صندوق النقد الدولي منظمة دولية مالية	37
الفرع الثاني: الوضع القانوني للصندوق ونظام الموارد والحسابات	38
المقصد الأول: الوضع القانوني للصندوق	39
المقصد الثاني: نظام الموارد والحسابات للصندوق	43
المطلب الثالث: أهمية الصندوق وأهدافه	51
الفرع الأول: أهمية الصندوق في الاقتصاد العالمي	52
الفرع الثاني: أهداف الصندوق	54

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: أجهزة الصندوق وهيئاته.....	62
الفرع الأول: الأجهزة الرئيسية لصندوق النقد الدولي.....	63
المقصد الأول: مجلس المحافظين.....	64
المقصد الثاني: المجلس التنفيذي.....	66
المقصد الثالث: المدير العام للصندوق.....	67
الفرع الثاني: الأجهزة المساعدة (اللجان والهيئات الاستشارية).....	71
المقصد الأول: اللجنة المؤقتة.....	71
المقصد الثاني: لجنة التنمية.....	72
المقصد الثالث: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.....	74
الفرع الثالث: الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق.....	75
المقصد الاول: مجموعة السبعة.....	76
المقصد الثاني: مجموعة العشرة.....	77
المقصد الثالث: مجموعة الخمسة عشر.....	79
المقصد الرابع: مجموعة العشرين.....	79
المقصد الخامس: مجموعة الأربعة والعشرين.....	82
المقصد السادس: مجموعة السبعة والسبعين.....	84
المقصد السابع: مجلس الاستقرار المالي.....	85
المقصد الثامن: نوادي الدائنين / نادي باريس.....	87
المبحث الثاني: النظام القانوني للعضوية والتعاون والتشاور مع الدول الأطراف	89
المطلب الأول: العضوية ونظام الحصص في الصندوق.....	90
الفرع الأول: نظام العضوية.....	90
الفرع الثاني: نظام الحصص في الصندوق وحقوق السحب الخاصة	94
المقصد الأول: نظام الحصص في الصندوق.....	95
المقصد الثاني: حقوق السحب الخاصة.....	100
المطلب الثاني: التعاون والتشاور بين الصندوق والدول الأعضاء.....	107
المبحث الثالث: مظاهر التعاون بين صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى.....	110
المطلب الأول: التعاون بين الصندوق والبنك الدولي.....	111

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: التعريف بالبنك الدولي.....	112
الفرع الثاني: علاقة الصندوق بالبنك الدولي.....	120
المطلب الثاني: التعاون بين الصندوق وبين منظمة التجارة العالمية....	133
الفرع الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية.....	134
الفرع الثاني: علاقة الصندوق بمنظمة التجارة العالمية.....	141
المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي و المنظمات الدولية غير الحكومية	144
الفرع الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.....	144
الفرع الثاني: مظاهر التعاون بين الصندوق وبين المنظمات الدولية غير الحكومية	156
الفصل الثاني: التأطير القانوني للأنشطة المالية للصندوق	161
المبحث الأول: الأنشطة الاقراضية لصندوق النقد الدولي.....	163
المطلب الأول: سمات قروض صندوق النقد الدولي.....	164
المطلب الثاني: أنواع قروض الصندوق.....	171
الفرع الأول: الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني.....	171
الفرع الثاني: الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل.....	177
المطلب الثالث: تسهيلات الصندوق.....	180
الفرع الاول: التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي SAF.....	181
الفرع الثاني: التسهيل التمويلي المعزز.....	182
الفرع الثالث: تسهيل النمو والحد من الفقر.....	183
الفرع الرابع: تسهيل الصندوق الممدد.....	184
الفرع الخامس: تسهيل الاحتياطي التكميلي.....	184
الفرع السادس: التسهيل التمويلي التعويضي و الطارئ CCFF.....	185
الفرع السابع: التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية.....	186
الفرع الثامن: التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية.....	187
المبحث الثاني: أموال الصندوق وحصص العضوية فيه.....	189
المطلب الاول: أموال الصندوق.....	189
المطلب الثاني: حصص عضوية الصندوق.....	201
المبحث الثالث: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات المالية على الصعيد الدولي.....	207

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: مظاهر عمل الصندوق في مواجهة الازمات الدولية المالية	208
المطلب الثاني: أعمال الإقراض في الصندوق لمواجهة الأزمات.....	214
المطلب الثالث: دعم صندوق النقد الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض.	219
المطلب الرابع: تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي.....	224
الفرع الأول: التعريف بالأزمة المالية العالمية.....	225
الفرع الثاني: دور الصندوق في مواجهة الأزمة.....	230
المبحث الرابع: البرامج النقدية الخاصة لصندوق النقد الدولي.....	239
المطلب الأول: خط الوقاية والسيولة (PLL) الجديد لدى الصندوق	240
المطلب الثاني: خط الائتمان المرن (FCL)	245
المطلب الثالث: تسهيل الصندوق الممدد (FCL) و أداة التمويل السريع (RFI).....	249
المطلب الرابع: التسهيل الائتماني السريع (RCF) لدى الصندوق...	250
الفصل الثالث: التطورات الجوهرية في اطار وظائف صندوق النقد الدولي.....	255
المبحث الأول: تطور وظائف الصندوق في مجال المساعدة الفنية والتدريب....	259
المطلب الاول: مفهوم المساعدة الفنية واهميتها في اطار عمل الصندوق....	260
المطب الثاني: مساهمة المانحون في تمويل المساعدة الفنية.....	266
المطلب الثالث: مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية للمساعدة الفنية..	271
المبحث الثاني: تطور وظائف الصندوق في إطار الاستثمار الأجنبي..	281
المطلب الاول: الاستثمار الاجنبي في منظور القانون الدولي المعاصر..	282
المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي والمشاريع الاستثمارية.....	289
المبحث الثالث: تطور وظائف الصندوق الرقابية.....	293
المطلب الاول: مظاهر الرقابة التي يمارسها الصندوق.....	295
المطلب الثاني: مستويات الرقابة التي يمارسها الصندوق.....	299
المطلب الثالث: الصندوق والإشراف على المشهد العالمي الأوسع	301
المبحث الرابع: تطور وظائف الصندوق في اطار الحوكمة السليمة....	309
المطلب الأول: التعريف بالحوكمة	311
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة.....	311

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: أهداف الحوكمة.....	315
الفرع الرابع: معايير الحوكمة.....	318
المطلب الثاني: تطور مهام الصندوق في دعم الحوكمة السليمة.....	323
المطلب الثالث: الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي.....	333
المبحث الخامس: صور أخرى لتطور وظائف الصندوق.....	343
المطلب الاول: عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين..	343
المطلب الثاني: تطوير مجالات العمل بشرطية الصندوق.....	351
الفصل الرابع: صندوق النقد الدولي والنظام الدولي الجديد ...	359
المبحث الأول: صندوق النقد الدولي ونظام العولمة.....	361
المطلب الأول: ماهية العولمة.....	363
الفرع الأول: تعريف العولمة وابرز مظاهرها.....	364
الفرع الثاني: أبعاد العولمة.....	377
المقصد الأول: البعد الاقتصادي للعولمة.....	378
المقصد الثاني: البعد السياسي للعولمة.....	382
المقصد الثالث: الإبعاد المالية للعولمة.....	384
الفرع الثالث: أثار العولمة على الحياة الاقتصادية.....	385
المطلب الثاني: اثر العولمة في نشاط صندوق النقد الدولي.....	396
المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي وأثره في سيادة الدول.....	405
المطلب الأول: "السيادة" المفهوم والتطور وموقف ميثاق الأمم المتحدة منها	406
المطلب الثاني: تقييد مبدأ السيادة الوطنية.....	413
المطلب الثالث: اثر سياسات الصندوق في سيادة الدول.....	422
المطلب الرابع: صندوق النقد وسبل مواجهة التحديات.....	425
الخاتمة.....	429
قائمة المراجع.....	433
الفهرس.....	461